

نقد وتقييم المرحلة التقليدية :

لعل المتغير الوحيد الذي يمكن ملاحظته على مسار هذا العلم في هذه المرحلة هو غلبة الدراسات الدستورية البعيدة عن أسلوب التحليل في المعالجة، وبالتالي فلقد ظلت الفجوة قائمة بين الواقع السياسي والنظم الدستورية، كما اتخذت دراسات نظم الحكم طابعا نظريا وقانونية لا علاقة له بالواقع الفعلي لهذه النظم، فقد اتجهت بعض الدراسات إلى تمجيد أو نقد المذاهب الديمقراطية والأرستقراطية والإشراكية و الفوضوية دون اهتمام بالنظم التي تتبنى هذه المذاهب ، كما اتجهت دراسات أخرى إلى معالجة نظم الحكم في بعض الدول من منظور قانوني، أي في حدود ما هو مبين بالوثائق الدستورية، وهذه الدراسات عمدت إلى الوصف المؤسسي الشكلي إما لنظام بعينه أو لعدة نظم دون مقارنة بينها.

لقد انحصرت معظم أدبيات السياسة المقارنة التقليدية في التطرق إلى البناء المؤسسي، والتركيز على التبريرات المعيارية للحكومة ودراسة الترتيبات الهيكلية لها، وبذلك اقتصرت تلك الأدبيات على المفاهيم الجامدة والجافة في السياسة، فبقيت تلك الدراسات وصفية ظاهرية لم تغص أو تتعمق في تناول المؤسسات والظواهر السياسية غوص تحليلية، كما لم تعتمد إلى فهم وتحليل السلوك السياسي ولا العمليات الملائمة للظاهرة السياسية¹.

وقد ظل هذا هو حال علم السياسة والسياسة المقارنة ، حتى منتصف القرن التاسع عشر وحتى بداية القرن العشرين، عبارة عن مجموعة من الأدبيات المعيارية والإستنباطية يغلب عليها الطابع الفلسفي وكانت تهدف في مجملها إلى وضع تصورات عن الوضع السياسي الأمثل وكيفية إقامته، وظل هذا الوضع السائد حتى فترة نهاية القرن التاسع عشر أين ظهر عدم مقدرة المدرسة التقليدية واقترابا بها المختلفة (الفلسفية، والتاريخية والقانونية) على مجابهة التحديات المطروحة عليها وعجزها عن تفسير الأحداث الكبرى مثل الحرب العالمية الأولى وحتى الثانية، وبروز النازية والفاشية، وانهار أنظمة ديمقراطية وصعود دكتاتوريات، وحدث الكساد الاقتصادي المالي الكبير، كل هذه الأحداث كانت بحاجة إلى تفسير ، فازداد الانتقاد تلك الاقترابات التقليدية وأصبح الباحثون والمفكرون يدعون إلى إيجاد وحدات تحليل جديدة².

أمروى ماكريدس Roy Macridis فيرى أن الدراسات السياسية المقارنة قبل المرحلة السلوكية بها الكثير من النقائص الموضوعية والمنهجية ، وقد قام بتقييم أدبيات الحقل وخُص إلى النتائج التالية³:

- ✓ أنها دراسات غير مقارنة لأنها أغلبها كان في نطاق بلد واحد أو عبارة عن وصف مقارن.
- ✓ أنها دراسات ضيقة النطاق وذات تحيزات إيديولوجية وفكرية معينة متركزة في دول غربية.
- ✓ أنها دراسات ساكنة لا تأخذ بعين الاعتبار الفواعل الدينامية غير الرسمية.
- ✓ أنها دراسات أحادية الطرح لأن اغلب وأهم دراسات الأنظمة السياسية للدول الخارجية تتناول المؤسسات السياسية لنظام واحد في جزئية واحدة.

¹ علاء الدين بالنور ، تأثير التحولات الدولية على حقل السياسة المقارنة ، حالة افريقيا ، مذكرة ماجستير ، قسم العلوم السياسية جامعة باتنة ، 2009/2008، ص42.

² محمد شلبي ، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج ، الاقترابات ، الأدوات، مرجع سبق ذكره ، ص126.

³ بلخضر طيفور ، مرجع سبق ذكره ، ص156.

رغم الزخم الهائل الذي أعطته أفكار المرحلة التقليدية للعلوم السياسية وللسياسة المقارنة بالأخص إلا أن ذلك لم يشفع لها من النقد والخلو من النقائص ، وقد جمع الأستاذ نصر محمد عارف في كتابه ابستمولوجيا السياسة المقارنة ، أوجه قصورها في التالي¹:

1. غلبة الطابع الوصفي، حيث تم التركيز على الوصف الدقيق التفاصيل النظام السياسي موضع البحث، سواء أكان وصف المؤسسات الحكومية أو عرض الأسماء و التواريخ والأحداث والوثائق، ومن ثم لم تكن هناك مقارنة.
2. غلبة الطابع المؤسسي القانوني ، حيث يكون فيه الاهتمام فقط بالمؤسسات الرسمية والمحددات القانونية والدستورية لعمل تلك الاجهزة ، دون مراعات العلاقات البينية بينها.
3. التضييق الشديد في إطار المقارنة والاقتصار على النظم الغربية في أوروبا ، حيث كان التركيز على أربع حكومات في أوروبا ، هي بريطانيا وفرنسا وألمانيا وروسيا ، بالإضافة للولايات المتحدة الأمريكية لاحقا ، وقُدمت تبريرات عديدة لهذا التوجه ، منها ان بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا هي الدول ذات الأهمية ، ومنها فجوة المعلومات الناتجة عن عدم القدرة على التواصل مع بقية العالم.
4. الاتجاه المحافظ: فقد كانت بؤرة التحليل وهدفه تركز على قضية استمرار ودوام النظم السياسية وعدم تغيرها، والاهتمام بتطور المؤسسات عبر التاريخ، وليس التغير أو الانقلاب، لذلك نظر إلى النظم غير الديمقراطية مثل روسيا بعد الثورة الشيوعية على أنها انحراف عن النسق، وليست نظما مستقلة في ذاتها.
5. افتقاد الجانب النظري: حيث لم ينصرف الاهتمام إلى بناء النظرية الأميركية، أو الوصول إلى تعميمات أميريقية، فالتنظير كان معظمه معياريا نابعا من أسس القانون الطبيعي والأخلاق والفلسفة، ومنصبا على كيفية تكوين المواطن الصالح الذي يعرف حقوقه وواجباته.
6. فقدان الحساسية المنهجية، فقد تشكل الحقل منذ بدايته على أسس المحدودية المنهجية، ولم يكن يوجد فيه غير الأطروحات التقليدية المقدمة من مفكرين أمثال : جون ستيوارت ميل ، أوجست كونت أو هربرت سبنسر ، في تحديد ماهية الدراسة المنهجية المقارنة، بل وحتى هذه الأطروحات كانت قليلا ما تستخدم من قبل علماء السياسة، كذلك فإن تكتيكات جمع واختبار وتصنيف المادة كانت غير متطورة وغير منظمة، حتى أن رئيس الجمعية الأميركية للعلوم السياسية أكد على أن علم السياسة علم ملاحظة وليس علما تجريبيا.

¹ نصر محمد عارف ، مرجع سبق ذكره ، ص206.

ب/ المرحلة السلوكية* في تطور السياسة المقارنة:

إن أهم السمات الرئيسية للدراسات التقليدية في السياسة المقارنة، أنها لم تكن دراسات مقارنة في جوهرها، فكانت المقارنة مجرد اسم فقط ، وكانت الدراسة جزءا مما يسمى بدراسة الحكومات الأجنبية ، لذلك سميت المرحلة التقليدية بمرحلة ((الحكومات المقارنة)) ، ففي إطارها جرت معالجة التنظيمات الرسمية لمؤسسات الدولة، والهيئات الحكومية، بطريقة وصفية، تاريخية وقانونية ، إذ تركز الاهتمام بشكل أولي على الوثائق المكتوبة كالدساتير، والقواعد القانونية التي تحدد موقع القوة السياسية، وشكل السلطات وتوزيعها، ووصف طرق ممارسة هذه السلطات، ودراسة الأسس الدستورية، وكيفية تنظيم السلطة¹.

فبانتهاء الحرب العالمية الأولى، وفي ظل حالة الفشل التي أصابت العديد من الدول الأوروبية ، وبيبة، وانتشار النظم السياسية الفاشية والدكتاتورية، وإدراك الباحثين لعدم جدوى الاقتربات التقليدية وعدم فعاليتها في فهم الواقع وتفسيره، اتجه العديد من باحثي العلوم الاجتماعية في أوروبا إلى الاهتمام بالتوجهات النفسية ، وفي نفس الوقت كان هناك إدراك متزايد، وبصورة سابقة لدى العلماء الأمريكيين لأهمية وضرورة تبني الاقتربات السلوكية في تحليل الظواهر الاجتماعية والسياسية، خصوصا من قبل "الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية" APSA ، واعتُبر هذا المجلس بمثابة هيئة فوق الجامعات تقوم بالتنسيق بينها لتطوير البحث العلمي، وقد لعب المجلس الدور المحوري بل الدور الأساس في صياغة وتشكيل العلوم الاجتماعية في الولايات المتحدة والعالم خلال نصف القرن التالي لإنشائه².

هذه الهيئة أو المجلس المذكور استند إلى فكرتين أساسيتين³ :

الفكرة أولى : تتعلق بإعادة تعريف موضوع البحث في السياسة المقارنة، فبعد ما كان التركيز منصباً على الجوانب الرسمية للحكومة ومؤسساتها ، كان على السلوكيين الاهتمام بالجوانب غير الرسمية، المتعلقة بسلوك جماعات المصالح، والأحزاب السياسية، والرأي العام، والثقافة السياسية، والتنشئة الاجتماعية، والتي تم النظر إليها على أنها أساس قيام النظام السياسي بوظائفه.

الفكرة الثانية : الحاجة إلى مقترن علمي للنظريات والمناهج، فالسلوكيون وما أبدوه من معارضة حول ما لاحظوه عن ندرة النظريات والتجريب في المرحلة السابقة، كانوا أكثر جدية في الدعوة إلى نظرية التحليل النسقي والاختبار التجريبي.

* ظهرت المدرسة السلوكية سنة 1912 م في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن أشهر مؤسسيها جون واطسون John Watson من مرتكزات النظرية التمرکز حول مفهوم السلوك من خلال علاقته بعلم النفس، والاعتماد على القياس التجريبي، وعدم الاهتمام بما هو تجريدي غير قابل للملاحظة والقياس..

¹ علاء الدين بالنور ، مرجع سبق ذكره ، ص38.

² نصر محمد عارف ، مرجع سبق ذكره، ص246.

³ علاء الدين بالنور، نفس المرجع السابق ، ص40.

وقد كان عالم السياسة الأمريكي تشارلز ميريام Charles Merriam ، واحدا من أهم المندفعين نحو تحويل علم السياسية إلى التركيز على دراسة السلوك الواقعي للناس بدلا من تحليل المؤسسات والدساتير وآراء الفلاسفة، وقد كان تلامذته وزملاؤه في المجلس من رواد الثورة السلوكية أمثال "هارولد لاسويل" و"الموند" و"هربرت سيمون" و"ديفيد ترومان".

وفي منتصف العشرينات من القرن العشرين ظهرت مدرسة شيكاغو في الولايات المتحدة الأمريكية ومن أبرز كتاباتها كتاب لتشارلز ميريام : بعنوان : «جوانب جديدة في دراسة الواقع السياسي» (New Aspects of Politics ، الصادر سنة 1925 ، والكتاب في جملته دعوة إلى إضفاء نظرية سيكولوجية في تحليل الواقع السياسي وذلك على أثر إضفاء تلك النظرة في علم الاجتماع، كما دعا ميريام إلى استخدام أدوات جديدة في التحليل السياسي¹.

وفي الفترة السابقة من الحرب العالمية الثانية مباشرة قدم "هارولد لازويل Harold Lasswell" ، في مؤلفه "Power and Personality" "القوة والشخصية" محاولة لإضفاء نظرة سيكولوجية أيضا في مجال الدراسات السياسية، إلى جانب تركيزه على القوة كمادة لطم السياسة، ونظرا لاهتمامه الشديد بالتحليل السيكولوجي للظواهر السياسية يعتبر "لازويل - همزة الوصل بين السلوكي بين المتقدمين (كبنتل وماريام) وبين السلوكي بين الذين جاءوا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، كما قام "لازويل" بمحاولة استخدام أدوات ووسائل جديدة بشأن وصف وتحليل الظواهر السياسية تحليلا كمية حيث استخدم هو وأتباعه بيانات قياسية وجدول إحصائية لكنها لم تكن في إطار تحليلي واضح².

وقد مثلت الحرب العالمية الثانية نقطة انطلاق لانفتاح العلوم على بعضها البعض، فيما عرف بالدراسات بين الحقول interdisciplinary ، فقد انفتح دارسو السياسة المقارنة على العلوم الأخرى، حيث فرضت ظروف الحرب على مختلف التخصصات أن تعمل في فريق واحد، فقد مثلت مكاتب الخدمات الإستراتيجية والعسكرية مدارس للخريجين من مختلف التخصصات كالتاريخ والأنثروبولوجيا وعلم النفس والاقتصاد وعلم الاجتماع، وأصبح كل واحد من هؤلاء يدرس الظاهرة من منطلق قاعدته المعرفية وخلفيته الأكاديمية، مما أدى إلى إخصاب متبادل لمختلف الحقول ، وانتقال للاقتربات المتطورة من علم النفس والأنثروبولوجيا إلى علم السياسة. من ناحية أخرى تطورت الدراسات عبر الحقول وتزايدت تفاعلاتها من خلال ما عرف بدراسات المناطق area studies ، فمع صعود أهمية الدول غير الأوروبية واستقلالها، وبرز العديد من المشكلات المرتبطة بها، مثل التحديث والتنمية والثورة والتغير الاجتماعي، برزت أهمية التركيز على مناطق معينة نظرا للتعدد الثقافي والتاريخي في هذه الدول 146 فأصبح العامل الجغرافي أساسيا في الدراسات السياسية المقارنة³.

¹ عادل فتحي ثابت عبد الرحمن ، النظرية السياسية المعاصرة : دراسة في النماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الاسكندرية ، 2007 ، ص107.

² نفس المرجع، ص108.

³ نصر محمد عارف ، مرجع سبق ذكره، ص249.